والعبادة للكافر عقوبة على بقائه على كفره بل كالحد لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
ولهذا سميت جزية اى جزاء على كفره وعقوبة تسقط بالاسلام لان الاسلام يجب ما قبله اى
يقطعه بالحس بيت وكذلك تسقط عقوبة البغاة على الكفر بالموت كما يسقط قال ولس
بعقوبة بدليل بقوته في حق الصغار ولان عقوبة الجزية على الكافر لدفع شره وقد اندفع
شره بالاسلام او الموت فلا حاجة الى العقوبة فتسقط الجزية ولان الجزية شرعت بدلا
بالبدن بعد الاسلام لارتفاع التهمة فيتبع البدل للقدرة على الاصل فتسقط الجزية قلت
لانسلم ان الجزية بدل عن النصرة اذ لو كان الامام لم استعان باهل الذمة سنة وقاتلوا
معه لا يسقط عنهم جزية تلك السنة فلو كانت بدلا لسقطت قلت الغاء تسقط لا يلتئم
مع تفويض الشرع وليس للامام ذلك وهذا لان الشرع جعل طريق النصرة حق الذي المال
دون النفس فما تعلق الجزية حق مال وجب على الكافر على كفره فوجب ان لا تسقط بالاسلام
كخراج الارض قلت خراج الراس فيه صغار بالنص وهذا لا يوضع على المسلم اصلا بخلاف
خراج الارض فانه ليس فيه صغار بالنص وهذا يوخذ في ارض خراجية للمسلم فافترقا قوله
بدلا عن العصمة اى عن حصمة التضرع حتى حقن الدم قوله او عن السكنى في دار الاسلام قوله وقد حصل
البدل المعوض اى وصل الى من اسلم العصمة او السكنى قوله فلا حاجة الى الجزية قوله هذا العارض
اى بالاسلام او الموت قوله وكما في الاجارة والصلح عن دم العمد يعني اذا استوفى الذي منافع الدار
المستاجرة ثم اسلم او مات لا تسقط عنه الاجرة لان المعوض وصل اليه وهو منافع الدار
وكذا اذا قتل الذي له حق الصلح من دم العمد على بدل معلوم ثم اسلم او مات لا تسقط البدل
لان المعوض هو نفس سلامة وهذا نسمي جزية ايضاح لوجوب الجزية عقوبة على الكفر والعصمة
ثبتت بكونه ادميا الخ جواب عن قوله وجبت بدلا عن العصمة او السكنى بيانه ان الادمي خلق
معصوما بالخلق الذي لكونه مكلفا لانه لا يتاتى له القيام باوامر التكليف لا بكونه معصوما والما
بطلت عصمته بعارض الكفر لما اسلم عادة العصمة فصارت العصمة به لا بقوله الجزية
والذي يملك بوضع اليد بالشراء ونحوه ليس اسباب الملك فلا يجوز ايجاب البدل عليه
لسكناه في موضع مملوك فلو كانت الجزية اجرة كان وجوبها بالاجارة لا بالحالة وفي الاجرة
الباقية لان الاسلام يبطلها وحيث لم يشترط الباقية في السكنى دل الجزية ما كانت تشبه
الاجارة قوله وانما اجتمعت عليه الحولان لان اخذ اى الجزية ولفظ المختصر القدوري اثنا

في شرح

في شرح الاختلاط بقوله وان جمع حولا ان تداخلت وقال في كتاب الخراج من الجامع الصغير في
الذي يسلم في اثناء السنة ثم يموت بعد ما جاءت سنة اخرى انه لا يوخذ بشيء ما مضى
وقال ابو يوسف ومحمد يوخذ وقالا في رجل جمع عليه جزية سنتين ثم تداخلا فيها
ان امتداد المدة ليس بميثاق للواجب بل هو موكد للسبب لان سبب وجوب الجزية هو كف
الكفر وقد تغلظ بطول المدة فلا كان موكدا لا ينافي استوفى الواجب ولا تسقط
مال يتكرر بتكرر الحول فلا يتداخل كخمس الغنيمة وزكوة السوائم وما اذا اسلم او مات قبل تمام
السنة او بعدها حيث تسقط الجزية حتى لا خلاف للشافعي لان الاسلام ينافي
العقوبة الواجبة للبقاء على الكفر وبالموت وقبل الى العقوبة الاكبر فلا حاجة الى الادنى
قال الله تعالى ولنذيقنهم من العذاب الادنى دون العذاب الاكبر لعلهم يرجعون وقد
ولا تضعيف في الاسلام والموت بل هذا ولا يشبهه ان الجزية عقوبة فاذا اجتمعت من
جنس واحد تداخلت كالحدود والدليل على انها عقوبة قولهم تتكرر حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون وهذا لا يحقق الا بعد ان الذي من يناله بلاي بنفسه ويوخذ منه على وجه
الاذلال والاهانة ويدل عليه ايضا اختصاصها باهل القوة وهم الرجال المقاتلون
لا النساء والجواب من القياس على ما نقل سنين فقول ذكه ليس بصحيح لانه لا تكرر في المقيس عليه
بل الواجب الواجب مرة واحدة الى ثلاث سنين وزكوة السوائم وجبت طهرة فيطل
القياس قال في شرح الطحاوي قيل على قول ابي حنيفة يجب ان يوخذ الجزية كل سنة قبل تمامها
حتى لا يبقى من السنة يوم واحد وقال في الاسلام البزدوي في شرح الجامع الصغير
اختلف مشايخنا في قوله جاءت سنة اخرى فقال بعضهم معناه حتى مضت حتى يتحقق
اجتماعهما لانها عند ابي الحول تجب وهذا خطوب من الجواب لان ابي كل شهر عجمي اوله وقال
بعضهم معناه دخول اولها لان الجزية انما تجب باول الحول وانما الحول تخفيف وتيسير
وتاجيل عند ابي حنيفة وكذلك قال في الزكوة لانها تجب في اول الحول لان الجزية خلف
عن القتل فتجب بنفس سقوط الاصل فاذا كان كذلك وجب التداخل بحجة الاجل فاذا
ثبت انها تجب باول الحول وكل ما مضى شهر ان يوخذ منه بمنزلة الضريبة ولا يوخذ الكل
حتى تمام السنة لان المعوض سلم فيجب ما بازائه كالاجرة قوله وان اجتمعت عليه الحولان اى
جزيتا الحولين لكنه حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واسئل القرية

Copyright © University